منهجية احتجاج الكوفيين والبصريين في مسائل العطف النحوية

د. هالة العبوشي
جامعة فيلادلفيا/الأردن

الملخص

تناول هذا البحث مناهج التفكير النحوي عند الكوفيين والبصريين في مسائل العطف النحوية، وعرض الحجج المعتمدة عند الفريقين والأساليب المتبعة لكليهما في إثبات القاعدة النحوية.

وقد تم اختيار مسائل العطف نموذجًا من النماذج النحوية المختلف عليها عند كل من البصريين والكوفيين.

والبحث كفيل بالتفصيل والشرح إن شاء الله تعالى.

Abstract

This research tackles syntactic models of Kufa and Basra scholars in relation to conjunction. It also presents the argumentation used by the two parties and their methods in confirming the syntactic rule.

The research uses syntactic models as a case study of controversial issues in both Basri and Kufi scholars.

The research will provide enough explanation and evidence.

اعتمد الكوفيون والبصريون في إثبات احتجاجهم للظواهر النحوية واللغوية على المنهجين:

المعياري والوصفي، فالمنهج الأول يعتمد على مقاييس معينة يتم قياس ظواهر مختلفة عليها لإثبات صحة الحكم أو بطلانه، والمنهج الثاني يعتمد على أدلة نقلية من كلام العرب من الشعر والنثر ولا سيما الآيات القرآنية. ويتجلّى اعتمادهم على هذين المنهجين في تلك المسائل النحوية التي نحن بصدد معالجتها وهي:

(هل يجوز أن تجيء واو العطف الزائدة) المسألة الرابعة والستون:

فالكوفيون قد أجازوا أن تقع زائدة، وذهب من البصريين أبو الحسن الأخفش، وأبو العباس المبرد، وأبو القاسم بن برهان إلى جواز ذلك، أما سائر البصريين فلم يجوزوها.

واحتج الكوفيون بأن قالوا: (الدليل على أن الواو يجوز أن تقع زائدة أنه قد جاء ذلك كثيرًا في كتاب الله تعالى وكلام العرب)[1] من ذلك قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾[2] قالوا (و) هنا زائدة والتقدير منه: فتحت أبوابها. وهذا جواب لقوله: ﴿حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا﴾، ومثل هذه الآية آية أخرى نزلت في صفة سَوْق أهل النار إليها ﴿حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾[3]، ويرون أنه لا فرق بين الآيتين، واحتجوا كذلك بقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ۞وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ﴾[4] فالواو زائدة في رأيهم والتقدير منه: اقترب، وهذا جواب لقوله تعالي: ﴿حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ﴾، وقوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ۞ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ۞ وَإِذَا الأَرْضُ مُدَّتْ۞ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ۞ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾[5] والتقدير: أذنت لأنه جواب إذا، ومن شواهدهم الشعرية: قول امرئ القيس:

فلمّا أجزنا ساحةَ الحيِّ وانتحى بنا بَطنُ حِقفٍ ذي قِفافٍ عَقَنْقَلِ[6]

وهذا البيت في ديوان امرئ القيس على النحو التالي:

فلمّا أجزنا ساحةَ الحيِّ وانتحى بنا بَطنُ خَبْتٍ ذي حِقافٍ عَقَنْقَلِ[7]

كما ذكره الرضى في شرح الكافية في (باب زيادة الأحرف) قال:

وكذا قوله:

فلمّا أجزنا ساحةَ الحيِّ وانتحى بنا بَطنُ خَبْتٍ ذي حِقافٍ عَقَنْقَلِ[8]

فإن الكوفيين يرون أنَّ (وانتحى) جواب للشرط في أول البيت؛ والواو زائدة، أي أن التقدير: (فلما أجزنا ساحة الحي، انتحى) ولكن هناك من يرى أن البيت الذي يليه وهو:

هَصَرَتْ بفودي رأسها فتمايلت عليّ هضيم الكسح ريّا الخلخل

جواب للشرط في البيت الذي قبله، كالخطيب التبريزي مثلاً.

واستشهد الكوفيون بأبيات أخرى؛ فقد جاء في الإنصاف:

(وقال الآخر:

حتى إذا قَملَتْ بطونُكُمُ ورَأيتُمُ أبناءَكم شبوا

وقلبتم ظهرَ المجنِّ لنا إنّ اللئيم العاجزُ الخبُّ)[9]

دون أن ينسبوه لقائل. ومحل الاستشهاد في البيت قوله: (وقلبتم ظهر المجن لنا). فهذه الجملة جواب لـ(إذا) التي في البيت الأول، وعلى هذا تكون الواو زائدة.

وعند الوقوف عند هذين البيتين:

نجد أنه بلا نسبة في المقتضب، فقد ذكره المبرد:

(حتى إذا امتلأت بطونُكُمُ ورَأيتُمُ أبناءَكم شبوا

وقلبتم ظهرَ المجنِّ لنا إنّ الغدور الفاحش الخبُّ)

ويعقب عليها بقوله: (وزيادة الواو غير جائزة عن البصريين، والله أعلم بالتأويل. فأما حذف الخبر فمعروف جيد. من ذلك قوله ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى بَل لِّلَّهِ الأَمْرُ جَمِيعًا﴾[10]... لم يأت بخبر لعلم المخاطب. وقبل هذا الكلام كثير. ولا يجوز الحذف حتى يكون المحذوف معلومًا بما يدل عليه من متقدم خبر أو مشاهدة حال)[11].

وقد ذُكر في كتاب الجامع لأحكام القرآن: (وقال امرؤ القيس:

فلما أجزنا ساحة الحي وانتحى. أي انتحى، والواو زائدة، وقال أيضًا:

حتى إذا حملت بطونكم ورأيتم أبناءكم شبوا

وقلبتم ظهر المجن لنا إن اللئيم الفاجر الخبُّ

أراد: قبلتم ظهر المجن. النحاس: والواو من حروف المعاني لا يجوز أن تزاد)[12].

كما أشار د. حنا حداد في معجمه (شواهد النحو الشعرية) إلى هذا الشاهد في البيتين بأنهما غير منسوبين لقائل[13].

ولم أجِد لهذه الأبيات السابقة ذكرًا في كتاب سيبويه.

<u>أما البصريون فيقولون:</u>

إن الواو حرف في أصله، وقد وُضع لمعنى فلا يجوز أن يحكم بزيادته إذا أمْكن أن يُجرى على أصله؛ أي إذا أمكن إجراء الأصل على ما وضع له من معنى؛ فلا يجوز أن يحكم عليه بالزيادة.

وقد ردوا على الكوفيين في الآيات التي استشهدوا بها على ما ارتضوه من حكم على الجواز بمجيء واو العطف زائدة:

فالأية الكريمة: ﴿حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾[14] فقالوا: لا حجة في هذه الآية؛ وعدوا الواو هنا عاطفة لا زائدة، وجواب إذا محذوف، والتقدير فيه: حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها فازوا ونعموا.

وجاء في تفسير الزمخشري لهذه الآية: أنّ (حتى) هي التي تحكي بعدها الجمل، والجمل المحكية بعدها هي الشرطية. إلا أن جزاءها محذوف، وإنما حذف لأنه في صفة ثواب أهل الجنة؛ فدل بحذفه على أنه شيء لا يحيط به الوصف، وحق موقعه ما بعد الخالدين.

وقيل: حتى إذا جاؤوها، جاؤوها وفتحت أبوابها أي: مع فتح أبوابها.

وقيل: أبواب جهنم لا تفتح إلا عند دخول أهلها فيها، أما أبواب الجنة فمتقدم فتحها بدليل قوله: ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الأَبْوَابُ﴾[15] ولذلك جيء بالواو كأنه قيل: حتى إذا جاؤوها وقد فتحت أبوابها)[16].

أي أن رأيه ليس موافقًا لرأي الكوفيين، فقد نهج فيه منهج البصريين.

ويقول السيوطي في توجيه الآية الكريمة: حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها، فلما اسلما، وتله للجبين، وناديناه:

(قال الكوفيون والأخفش: وتكون زائدة: فإحدى الواوين زائدة إما الأولى أو الثانية، وغيرهم قال: لا تزاد وهي فيهما عاطفة والجواب محذوف أو حاليه في الأولى)[17].

وخلاصة القول في قوله تعالى:

﴿حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ﴾[18] إن الكوفيين رأوا أن الواو زائدة وأن ﴿وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ﴾ جواب للشرط: ﴿حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ﴾.

أما البصريون فاعتبروا أن الواو قد قامت بعملها وهو العطف، وعلى ذلك فهي ليست زائدة، وجواب الشرط المحذوف وتقديره: ﴿حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ ۞ وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ﴾[19] (قالوا يا ويلنا) فحذف القول. وقد قيل: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ﴾ جوابها.

والقول الفصل في هذه القضية اللغوية قد يُحسِمه الزمخشري في تفسيره لها بقوله: (حتى: واقعة غاية له، وآية الثلاث هي؟ قلت: هي متعلقة بحرام، وهي غاية له لأن امتناع رجوعهم لا يزول حتى تقوم القيامة، وهي (حتى) التي يحكى بعدها الكلام، والكلام المحكيّ: الجملة من الشرط والجزاء: أعني: إذا وما في حيزها حذف المضاف إلى يأجوج ومأجوج وهو سدّها، كما حذف المضاف إلى القرية وهو أهلها، وقيل: فتحت كما قيل: لأهلكناها) وقريء (آجوج) قبيلتان من جنس الإنس يقال: الناس عشرة أجزاء تسعة منهم يأجوج ومأجوج (وهم) راجع الناس المسوقين إلى المحشر، وقيل: هم يأجوج ومأجوج يخرجون حين يفتح السدّ)[20].

أي أن الزمخشري هنا التمس رأي البصريين في قوله بحذف المضاف إلى يأجوج ومأجوج ولم يعقب الزمخشري على الواو في قوله تعالى: (﴿وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ﴾ لكنه ذكر أن (إذا) هي (إذا) المفاجأة وهي تقع في المجازاة سادة مسد الفاء)[21].

أما قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ ۞ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ۞ وَإِذَا الأَرْضُ مُدَّتْ ۞ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ ۞ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾[22].

فالواو عند البصريين عاطفة وليست زائدة، والجواب محذوف تقديره: إذا السماء انشقت وأذنت لربها وحُقت يرى الإنسان الثواب والعقاب، ويدل على هذا التقدير ما بعد ذلك من قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الإِنسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا﴾[23] أي سارع إليه في عملك، والكدح: عمل الإنسان من الخير والشر الذي يجازى عليه بالثواب والعقاب.

ونجد الزمخشري يقول في تفسيره لتلك الآية: (حذف جواب إذا ليذهب المقدّر كل مذهب أو اكتفاء بما عُلم في مثلها من سورتي التكوير والانفطار. وقيل: جوابها ما دل عليه (فملاقيه)، أي إذا السماء انشقت لاقى الإنسان كدحه)[24].

احتج الكوفيون كذلك ببيتين آخرين ليستدلوا على جواز الإتيان بواو العطف زائدة، ولم يُنسب هذان البيتان إلى قائل وهما:

حتى إذا قملت بطونكم وَرَأَيْتُمُ أبناءَكم شبوا
وقبلتم ظهر المجنّ لنا إن اللئيم العاجز الخبُّ

وقد بينا وجهة نظرهم في موطن سابق من هذا البحث، وسنعرض رد البصريين على رأي الكوفيين في هذه المسألة، فالتقدير عند البصريين:

حتى إذا قملَت بطونكم ورأيتم أبناءكم شبوا وقلبتم ظهر المجنّ بان عذركم ولؤمكم، وقد حذف الجواب عندهم توخيًا للإيجاز والاختصار.

وقد فسروا الحذف هنا، بأنه قد جاء الجواب في كتاب الله تعالى وفي كلام العرب كثيرًا كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى بَل لِّلَّهِ الأَمْرُ جَمِيعًا﴾[25] فحذف جواب (لو) ولا بد لها هنا من جواب. لذلك قُدر محذوفًا وهو: ولو أن قرآنًا سيرت به الجبال أو قطعت به الأرض لكان هذا قرآنًا. فحذفه للعلم به توخيًا للإيجاز والاختصار.

واحتج البصريون بالآية القرآنية التالية: ﴿وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّه رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾[26] فحذف جواب (لولا) وتقديره: ولولا فضل الله عليكم ورحمته لفضحكم بما ترتكبون من الفاحشة ولعاجلكم بالعقوبة.

فالبصريون في ردهم على الكوفيين اعتمدوا على الأدلة النقلية من كلام الله تعالى، ومن هذه الأدلة أيضًا بيت شعري لعبد مناف بن ربع الهذلي:

حتّى إذا أسلكوهم في قُتائدةٍ شلا كما تطرُدُ الجمّالةُ الشُّرُدا[27].

وموضع الاستشهاد فيه: حذف جواب (إذا) للعلم به، ولقيام الدليل عليه. فكأنه قال: حتى إذا أسلكوهم في قتائدةٍ سلوهم وطردوهم شلاً وطردًا مثل طرد الجمالة شوارد إبلهم.

ويقول ابن الأنباري ردًّا على الكوفيين جواز اعتبار الواو زائدة في الأبيات السابقة: (الواو فيه عاطفة، وليست زائدة. والتقدير فيه: حتى إذا قملت بطونكم ورأيتم أبناءكم شبوا وقلبتم ظهر المجن لنا بأن عذركم ولؤمكم، وإنما حذف الجواب في هذه المواضع للعلم به توخيًا للإيجاز والاختصار)[28].

والبيت هذا لعبد مناف بن ربع الهذلي، وحتى نتحقق من صحة وروده على هذا النسق فلا بد من الرجوع إلى الديوان إذ يقول الشاعر:

(حتى إذا أسلكوهم في قُتائدة شلاكما تطرد الجمالةُ الشردا)[29].

كما ذكر شطر هذا البيت في كتاب الكشاف في موطن تفسيره لقوله تعالى في سورة المؤمنين للآية القرآنية: ﴿فَاسْلُكْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلاَّ مَن سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ﴾[30].

يقول: (يقال: سلك فيه: دخله. وسلك غيره، وأسلكه، قال: حتى إذا أسلكوهم في قُتائِدِهِ)[31] ولا يهمنا في هذا المقام الحكم النحوي وإنما الحكم اللغوي لإثبات صحة مفردات البيت.

وقد احتج البصريون بهذا البيت لجواز الحذف؛ فهذا البيت آخر القصيدة والتقدير فيه كما يرى ابن الأنباري (حتى إذا أسلكوهم في قُتائدة شلوا شلا) فحذف للعلم به توخيًا للإيجاز والاختصار. وحذف الجواب أبلغ في المعنى من إظهاره ويقول: (ألا ترى أنك لو قلت لعبدك "والله لئن قمتَ إليك" وسكت عن الجواب ذهب فكره إلى أنواع العقوبة المكروه من القتل والقطع والضرب والكسر، فإذا تمثلت في فكره أنواع العقوبات وتكاثرت عظمت الحال في نفسه ولم يعلم أيها يتقي)[32].

وهذا معلوم عند علماء اللغة؛ فالحذف أبلغ، ولعله نوع من أنواع البديع المعروفة في علوم البلاغة المختلفة.

وقد تحدث النحاة واللغويون والمفسرون عن الحذف، ومن ذلك ما قاله الرازي: (ومن سنن العرب الحذف والاختصار... ومنه في كتاب الله جل ثناؤه ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[33] أراد أهلها... ومنه ﴿فَإِذَا عَزَمَ الأَمْرُ فَلَوْ صَدَقُوا اللَّهَ﴾[34] معناه: فإذا عزم الأمر كذبوه)[35] وغيره كثيرون.

وعلل البصريون أهمية الحذف في بعض المواضع بأن إظهار الجواب لا يجعل الفكر يعمل في شتى الحالات والأمور، بل يُحصر فيما ذكر له من جواب، فكل شيء يعرض للإنسان إذا مهد نفسه لقبول قبلته

نفسه، ورضيت به، وصبرت عليه، وإن كان مما يشق عليها احتماله. وقد احتج ابن الأنباري لهذا المعنى المطلوب من الحذف بشاهد شعري لكثير عزة وهو:

وقُلْتُ لها: يا عزّ كلُّ ملمةٍ إذا وُطِّنَتْ يومًا لها النفسُ ذلَّتِ

والاستشهاد بالبيت في معناه، وليس في تركيبه اللغوي، فقد شبه ابن الأنباري جواب الشرط بهذا الأمر، فإن كان مذكورًا في الكلام كأن تقول "ومن يفعل كذا" وتقف عند ذلك، فإن السامع تخيل كل ضرب من أضرب الثواب أو العقوبة المترتبة على فعله، فإذا وقع شيء منها كان جديدًا على نفسه، لأنه لم يقدره بذاته، وقد ورد هذا البيت في ديوان كثير عزة على النحو التالي:

(فقلت لها يا عزُّ كل مصيبة إذا وُطنت يومًا له النفس ذلَّت)[36]

وقد حاول البصريون بذلك تبرير ادعائهم بعدم جواز اعتبار واو العطف زائدة، وتقدير ما احتج به الكوفيون على أساس اعتبار آخر وهو الحذف في الأمثلة التي اعتبرت فيه الواو زائدة في الأبيات الشعرية وما بعدها يكون جوابًا للشرط، على أن (الواو) ظلت على معناها عند البصريين وهو العطف، وجواب الشرط محذوف ومقدّر على أساس أن الحذف ظاهرة لغوية معروفة ومستعملة ومبررة في اللغة العربية. وكان هم البصريين إبقاء الواو على معناها وهو العطف وعدم التجاوز بها إلى مرحلة الزيادة، لعل هذا يدلنا على إصرار البصريين على التقيد بالمنهج المعياري الذي يعتمد القياس على ظاهرة لغوية معينة والاحتكام إليها للحكم بصحتها أو خطئها، هذا بالإضافة إلى الاعتماد على المنهج الوصفي الذي تبين عند الكوفيين في الاستدلال بأدلة نقلية من قرآن وشعر، كما بيّنا.

وقد رأينا إتباع المفسرين للرأي البصري في تفسير الآيات القرآنية وبالنسبة للأبيات الشعرية التي استدل بها الكوفيون فأحدهما لعمر بن أبي ربيعة، والثاني مجهول القائل. أما الأبيات التي استدل بها البصريون على جواز الحذف في اللغة العربية فالأول منها لعبد مناف ابن ربع الهذلي، واحتج ابن الأنباري كذلك بالآخر وهو لكثير عزة.

ولعلي أرى أن: إن الحرف إن صح أن يعمل لما وضع له فيجب أن يعمله بشكل كامل، ولا يجوز لنا الحكم عليه بالزيادة، أي أنني أرجح رأي البصريين، والدليل على ذلك أننا نجوّز زيادة الحرف ويظل على معناه في الأصل، دون أن يؤثر على مركز المعنى وصحته، وإلا فما الفائدة من هذه الزيادة؛ وما المعنى البلاغي الذي يمكن أن تضفيه في هذا المقام بالذات ونحن ندرك أن اللغة العربية لغة تعتمد التركيب المبني على معنى؛ فكل حرف لا بد له من فائدة في المعنى.

والوجود والعدم بالنسبة للكلام اللغوي لا بد له من أهمية لغوية تنم عن بلاغة ومعنى إضافي.

****

المسألة الخامسة والستون: (هل يجوز العطف على الضمير المخفوض؟)

(أمّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض واحتجوا لذلك بأدلة نقلية من كلام العرب مثل: مررت بك وزيدٍ)، وأدلة قرآنية كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُواْ اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾[37] بالخفض، وقوله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاء قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾[38] فما: في موضع خفض لأنه عطف على الضمير المخفوض في (فيهن)، وقوله تعالى: ﴿لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ﴾[39] فالمقيمين: في موضع خفض بالعطف على الكاف في (إليك) والتقدير فيه: يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة يعني الأنبياء عليهم السلام ويجوز أيضًا أن يكون عطفًا على الكاف في (قبلِك) والتقدير فيه: ومن قبل المقيمين الصلاة، يعني من أمتك.

كما احتجوا بقوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾[40] فعطف (المسجد الحرام) على الهاء من (به)، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾[41]. فمنَ: في موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض في (لكم)[42].

وعند الرجوع إلى قول المفسرين واللغوين في تفسير بعض تلك الآيات القرآنية التي احتج بها الكوفيون، نجد أن الأزهري في (معاني القراءات) يقول في الآية: ﴿وَاتَّقُواْ اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾[43]: واتفق القراء على نصب الأرحامَ إلا حمزة فإنه خفض الميم نسقًا على الهاء في (به).

قال أبو منصور: القراءة الجيدة (والأرحام) بالنصب، والمعنى: اتقوا الأرحامَ أن تقطعوها؛ وأما خفض الأرحام على قراءة حمزة فهي ضعيفة عند جميع النحويين، غير جائزة إلا في اضطرار الشعر، لأن العرب لا تعطف على المكني إلا بإعادة الخافض وقد ... وخفض (الأرحام) خطأ أيضًا، وأمر الدين عظيم لأن النبي –صلى الله عليه وسلم- قال: (لا تحلفوا بآبائكم) فلا يجوز أن تتساءلوا بالله وبالرحم على عادة كلام العرب، أي، نهى النبي عن الحلف بغير الله)[44].

وأما قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاء قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾[45]

فقد وقف الزمخشري على تفسير تلك الآية بقوله: (ما يتلى: في محل الرفع. أي الله يفتيكم والمتلوّ (في الكتاب) في معنى اليتامى وهو من قولك: أعجبني زيد وكرمه. ويجوز أن يكون (ما يتلى عليكم) مبتدأ و(في الكتاب) خبره على أنها جملة معترضة...).

ثم يقول: (ويجوز أن يكون (ما يتلى عليكم) مجرورًا على القسم، كأنه قيل: قل الله يفتيكم فيهن، وأقسم بما يتلى عليكم في الكتاب. والقسم أيضًا لمعنى التعظيم. وليس بسديد أن يعطف على المجرور في (فيهنّ) لاختلاله من حيث اللفظ والمعنى فإن قلت بم تعلق قوله (في يتامى النساء)؟ قلت: في الوجه الأول هو صلة (يتلى) أي يتلى عليكم في معناهن، ويجوز أن يكون (في يتامى النساء) بدلاً من (فيهن))[46].

وأما قوله تعالى: ﴿لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ﴾[47].

فقد فسر الزمخشري تلك الآيات بناءً على ما يلي:

(يريد من آمن منهم كعبد الله بن سلام وأضرابه، والراسخون في العلم الثابتون فيه، المتقنون المستبصرون.

وارتفع الراسخون على الابتداء، (يومنون) خبره. و(المقيمين) نصب على المدح لبيان فضل الصلاة، وقد كسره سيبويه على أمثلة وشواهد. ولا يلتفت إلى ما زعموا من وقوعه لحنًا في خط المصحف. وربما التفت إليه من ينظر في الكتاب ولم يعرف مذاهب العرب ومالهم في النصب على الاختصاص من الافتنان، وغبي عليه أن السابقين الأوليين الذين مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل كانوا أبعد همة في الغيرة على الإسلام ونبذ المطاعن عنه، من أن يتركوا في كتاب الله ثلمة ليسدها من بعدهم... وقيل: (هو عطف على ﴿بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ أي يؤمنون بالكتاب وبالمقيمين الصلاة وهم الأنبياء)[48].

على أن هناك قراءة (والمقيمون) بالواو. وفي مصحف عبد الله وهي قراءة مالك بن دينار، والجحدري، وعيسى الثقفي.

أما بالنسبة للشواهد الشعرية التي اعتمد عليها الكوفيون:

فمنها غير منسوب لقائل معين مثل قول الشاعر:

فاليَوْمَ قَرَّبْت تهجونا وتشتمنا فاذْهَبْ فما بِكَ والأيّامِ من عَجَبِ

وموضع الشاهد فيه: فما بِكَ حيث عطف قوله (الأيام) بالواو على الضمير المتصل المجرور محَلا بالباء في قوله (بِك) من غير أن يعيد مع المعطوف العامل في المعطوف عليه. وقد احتج به الكوفيون على جواز العطف على الضمير المخفوض وذلك في نظر البصريين ضرورة من الضرورات التي تقع في الشعر.

أما مصادر هذا الشاهد الشعري:

لا نجد له نسبة لشاعر بعينه في معجم شواهد النحو الشعرية لحنا حداد[49].

وقد ذكره سيبويه في باب (ما يقبح أن يشركه المظهر وهي علامة المضمر المجرور) بقوله: (وقال الآخر:

فاليَوْمَ قَرَّبْت تهجونا وتشتمنا فاذْهَبْ فما بِكَ والأيّامِ من عَجَبِ

... كقولك: مررت بك وزيدٍ... وكرهوا أن يشرك المظهر مضمرًا داخلاً فيما قبله، لأن هذه العلاقة الداخلة فيما قبلها جمعتْ أنها لا يُتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها...) وقال: (وقد يجوز في الشعر أن تشرك بين الظاهر والمضمر على المرفوع والمجرور إذا اضطر الشاعر)[50].

كما ذكره ابن عقيل، وقال فيه: (ومن النظم ما أنشده سيبويه –رحمه الله-:

فاليَوْمَ قَرَّبْت تهجونا وتشتمنا فاذْهَبْ فما بِكَ والأيّامِ من عَجَبِ

دون أن ينسبه لقائل بعينه، ثم قال: (جعل جمهور النحاة إعادة الخافض –إذا عطف على ضمير الخفض- لازما- ولا أقول به لورود السماع: نثرًا ونظمًا...)[51].

كما ذكره ابن السراج بقوله:

(وأما المخفوض فلا يجوز أن يعطف عليه الظاهر، ولا يجوز أن يقول: مررت بك وزيدٍ، لأن المجرور ليس اسمًا منفصلاً يتقدم ويتأخر كما للمنصوب، وكل اسم معطوف عليه فهو يجوز أن يؤخر ويقدم الآخر عليه، وقد حكى أنه قد جاء في الشعر:

فاذْهَبْ فما بِكَ والأيّامِ من عَجَبِ)[52].

كما ذكره الاستربادني في باب العطف دون أن ينسبه لقائل، وقد ذكر رأي البصريين، كما ذكر الكوفيين، ثم ذكر رأيه بعد ذلك بقوله: (وأجيب بأن الباء مقدرة والجر بها، وهو ضعيف، لأن حرف الجر لا يعمل مقدرًا في الاختيار إلا في نحو: والله لأفعلنَّ، وأيضًا لو ظهر الجار فالعمل للأول، ولا يجوز أن تكون الواو للقسم لأنه يكون، إذن، قسم السؤال لأن قبله: (واتقوا الله الذي تساءلون به)[53]، وقسم السؤال لا يكون إلا مع الباء كما يجيء، والظاهر) وبين رأي الجرمي الذي أجاز العطف على المجرور المتصل بلا إعادة الجار بعد تأكيده بالضمير المنفصل المرفوع نحو: مررت بك أنت وزيد قياسًا على العطف على الضمير المتصل المرفوع.

ورد عليه بقوله: (وليس بشيء لأنه لا يُسمع ذلك، مع تأكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس، وإعادة الجار أقرب وأخف)[54].

كما ذكره ابن جني في باب العطف على الضمير دون نسبة لقائل بقوله:

(فإن كان المضمر مجرورًا لم تعطف عليه إلا بإعادة الجار، تقول: مررت بك وبزيدٍ، ونزلت عليه وعلى جعفر. ولو قلت: مررت بك وزيدٍ، كان لحنا؛ على أنهم شذوذ...)[55]. وذكر البيت كما ذكره غيره من النحويين.

ولم يجوّز المبرد العطف على المضمر المخفوض وقال: (من زعم أنه أراد (ومن المقيمين الصلاة) فمخطئ في قول البصريين لأنهم لا يعطفون الظاهر على المضمر المخفوض، ومن أجازه من غيرهم فعلى قبح كالضرورة. والقرآن إنما يحمل أشرف المذاهب، وقرأ حمزة (الذين تساءلون به والأرحام) وهذا مما لا يجوز عندنا إلا أن يضطر إليه شاعر)[56]. وذكر البيت كما ذكره غيره.

وتبنى السيوطي في تلك المسألة رأيًا لا يخالف رأي البصريين فقال: (ولا يجب عود الجار في العطف على ضميره، أي الجر لورود ذلك في الفصيح بغير عود، قال تعالى: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾[57]... قال فما بك والأيام عَجَبِ ... وهذا رأي الكوفيين ويونس والأخفش، وصحَحه ابن مالك وأبو حيان خلافًا لجمهور البصريين في قولهم بوجوب إعادة الجار لأنه الأكثر... واحتجوا بأن ضمير الجر لا يصلح لحلوله محل المعطوف، فامتنع العطف عليه)[58].

من هنا نجد آراء كثير من النحويين تأخذ برأي البصريين في عدم جواز عطف الظاهر على الضمير المخفوض دون إعادة حرف الجار ذاته، ولعل ذلك يعود إلى اعتماد الكوفيين على أدلة نقلية قابلة للجدل.

واعتمد الكوفيون على شاهد شعري آخر أيضًا مجهول القائل وهو:

كَرُّ على الكتيبة لا أبالي أفيها كان حتفي أم سواها

والشاهد فيه: عطف سِواها بـ(أم) على الضمير في فيها، والتقدير: أم في سواها. وقد ذكره حنا حداد في معجمه، ونسبه إلى أبي العباس بن مرداس[59].

وقد ذكر ابن الأنباري هذا الشاهد في مسألة أخرى من هذا الكتاب (كتاب الإنصاف) دون أن يُنسبه إلى قائل وهي المسألة التاسعة والثلاثون: (هل تكون سوى اسمًا أو تلزم الظرفية) وقال فيه: (فسواها: في وضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض في فيها والتقدير: أم في سواها)[60].

كما استشهد الكوفيون بشاهد شعري آخر مجهول القائل وهو:

تُعلَّق في مثلِ السواري سيوفُنا وما بينَها والكعب غوطٌ نَفانفُ

وموضع الشاهد فيه: (فما بينَها والكعب) حيث عطف الكعب بالواو على الضمير المتصل المخفوض بإضافة الظرف وهو قوله (بينَ)، من غير أن يعيد العامل في المعطوف عليه مع المعطوف، فهو دليل للكوفيين الذين أجازوا ذلك، ولم يقصروه على حال الضرورة.

وقد نسبه حنا حداد في معجمه (شواهد النحو الشعرية) إلى مسكين الدّرامي[61].

وورد في ديوان (مسكين الدّرامي) على النحو التالي:

تعلّق في مثلِ السواري سيوفنا وما بينها والكعبِ غوطٌ نفانِفُ[62]

كما ذكره الأزهري بقوله: (وقد أنشد الفراء بينا في جوازه:

تعلّق في مثلِ السواري سيوفنا وما بينها والكعبِ غوط نفانِفُ

والكلام وجهه (وما بينها وبين الكعب) فاضطره الشعر إلى جوازه)[63].

كما ذكره الفرّاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿الذي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾[64]. وقال: (تنصب الأرحام، يريد واتقوا الأرحامَ أن تقطعوها قال: حدثني شريك بن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم أنه خفض (الأرحام)، قال: هو كقولهم: (بالله والرحم)، وفيه قبح لأن العرب لا ترد مخفوضًا على مخفوض، وقد كُني عنه، وقد قال الشاعر في جوازه:

تُعلّق في مثلِ السواري سيوفَنا وما بينها والكعبِ غَوْط نَفانِفُ

وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه)[65].

فتجده لا يأخذ برأي الكوفيين، وهو كوفي في الأصل، ويعتقد بأنها ضرورة.

كما ذكره ابن فارس بن زكريا دون أن ينسبه إلى قائل في باب (نف) فقال:

(النون والفاء كلمة واحدة هي النفنف، الهواء، وكل مهوى بين شيئين نفنف، وقال الشاعر:

تعلّق في مثلِ السواري سيوفُنا وما بينها والكعبِ غَوْطٌ نفانِفُ

وذكر المحقق عبد السلام هارون – أنه لمسكين الدرامي)[66].

****

بعد النظر في حجج الكوفيين، نجد أن اعتمادهم قائم على المنهج الوضعي المبني على استقراء الشواهد. وأظن أن هذا منهج ناقص لأن كل شاهد قرآني يمكن تأويله، وأما الشواهد الشعرية فكلها ضرورة ليس غير، لهذا لا يمكن الأخذ برأيهم.

أما البصريون فلم يجوزوا ذلك لأنهم اعتبروا أن الجار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد، والضمير المجرور لا يكون إلا متصلاً وغير منفصل –بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب- فيكون عطف الاسم على الحرف الجار، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز. فهذا منهج عقلي اعتبروا من خلاله الجار والمجرور أي (حرف الجار والضمير) بمنزلة الكلمة الواحدة وهي الحرف، فلا يجوز عطف الاسم عليه، وذلك لأنه لا يجوز في الأصل عطف الاسم على الحرف الجار[67].

كما استدلوا على اعتبارهم الضمير والتنوين في مستوى واحد في أنهم يقولون (يا غلام) فتحذف الياء كما يحذف التنوين، ولأنهما على حرف واحد، ويكملان الاسم، فلا يُفصل بينهما وبين الاسم بالظرف، وهذا لا يحدث مع الاسم المظهر.

واعتمدوا ظاهرة منطقية وهي المقابلة بالقياس، فقاسوا ظاهرة اتصال حرف الجر بالضمير بظاهرة لغوية أخرى وهي ظاهرة التنوين، فكما أنه لا يجوز العطف على التنوين فكذلك لا يجوز العطف على الضمير المجرور. وهذه حجج منطقية التزم بها البصريون واعتمدوها في الاحتجاج برأيهم.

وكذلك تتحقق المساواة بينهما في أنه يحذف الضمير في (يا غلام) كما يحذف التنوين، وفي أنهما على حرف واحد، ويكملان الاسم، ولا يفصل بينهما وبين الاسم ظرف.

واحتج قسم آخر في أنه لا يجوز عطف المضمر المجرور على المظهر المجرور في قولك: (مررتُ بزيدٍ وبكَ)، فكذلك لا يجوز عطف المظهر المجرور على المضمر المجرور فلا تقول: (مَرَرْتُ بكَ وزيْدٍ). وهذه ظاهرة منطقية تُدعى (بالقياس التقابلي) في علم المنطق[68].

فقاسوا ظاهرة عدم جواز عطف المظهر المجرور على المضمر المجرور بظاهرة عدم جواز عطف المضمر المجرور على المظهر المجرور، وعللوا ذلك بأن الأسماء مشتركة في العطف، فكما أنه لا يجوز أن يكون معطوفًا فكذلك لا يجوز أن يكون معطوفًا عليه.

وتجد أن ابن الأنباري يرجح الدليل الأول من هذه الأدلة المنطقية.

ورد ابن الأنباري على الكوفيين في احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُواْ اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾[69]: بأن لا حجة فيها من وجهين:

الوجه الأول: وهو أن قوله (والأرحام) ليس مجرورًا بالعطف على الضمير المجرور، وإنما هو مجرور بالقسم، وجواب القسم قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾[70].

الوجه الثاني: هو أن قوله (والأرحام) مجرور بباء مقدرة غير ملفوظ بها وتقديره (وبالأرحام)، فحذفت لدلالة الأولى عليها. ولعلك رَأَيْتَ معارضة الاستربادني لهذين الوجهين[71].

كما رد على احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاء قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾[72] في أنه لا حجة فيه من وجهين:

الوجه الأول: أنّ (ما) ليس في محل جر، وإنما هو في موضوع رفع بالعطف على (الله) والتقدير فيه: الله يفتيكم فيهن، ويفتيكم فيهم ما يتلى عليكم وهو القرآن.

أما الوجه الثاني: إن كان في مجل جر فذلك بالعطف على (النساء) من قوله (ويستفتونك في النساء)، لا على الضمير المجرور في (فيهن).

نجد أن ابن الأنباري يحاول أن يبتعد عن رأي الكوفيين في اتخاذ أساليب إعرابية، ففي قوله تعالى: ﴿لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ﴾[73].

يذهب ابن الأنباري إلى أن (والمقيمين) ليس مجرورًا بالعطف على ما قبله، وإنما نصب على المدح بتقدير المدح وتقديره: أعني المقيمين، وقال: (وذلك لأن العرب تنصب على المدح عند تكرار العطف والوصف، وقد يستأنف فيرفع)[74].

واتخذ شاهدًا قرآنيًا يحتج على رده على الكوفيين فذكر قوله تعالى: ﴿وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاَةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُواْ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاء وَالضَّرَّاء﴾[75].

فرفع (الموفون) على الاستئناف، ونصب (الصابرين) على المدح فكأنه قال: (اذكر الصابرين)[76].

كما ذكر شاهدًا شعريًا أيضًا احتجاجًا على نصب العرب على المدح عند تكرار العطف والوصف، والرفع عند الاستئناف بقول الخرنق:

لا يَبْعَدَن قوْمي الذينَ هُمُ سَمُّ العُداةِ وآفّةُ الجُزْرِ

النازلونَ بكل مُعتَرَكِ والطيبين مَعاقِدَ الأزْرِ

فهذا الشاهد من كلام الخرنق وهي أخت طرفة بن العبد البكري من كلمة ترثي فيها زوجها عمرو بن مرشد، وابنها علقمة بن عمرو وأخويه حسان وشرحبيل.

وموضع الشاهد هنا: قطع الشاعرة قولها (الطيبين) عن الموصوف الذي هو قولها (قومي) من الرفع إلى النصب بإضمار فعل.

وقد ورد هذا الشاهد في ديوان الخرنق على النحو التالي:

(لا يَبْعَدَن قوْمي الذينَ هُمُ سَمُّ العُداةِ وآفّةُ الجُزْرِ

النازلونَ بكل مُعتَرَكِ والطيبين مَعاقِدَ الأزْرِ)[77]

وعند النظر إلى رأي النحويين نجد سيبويه يقول: (وزعم يونس أنّ من العرب من يقول: (النازلون بكل معتركٍ والطيبين) بهذا مثل (والصابرين)، ومن العرب من يقول: (والظاعنون والقائلين) فنصبه كنصب (الطيبين) إلا أنّ هذا شتم لهم وذم، كما أن (الطيبين) مدح لهم وتعظيم. وإن شئت أجريب هذا كله على الاسم الأول. وإن شئت ابتدأته جميعًا، فكان مرفوعًا على الابتداء. كل هذا جائز في هذين البيتين وما أشبهها، كل ذلك واسع)[78].

فتجد أن سيبويه قد احتج بهذا الشاهد على جواز النصب بإضمار فعلي، والرفع على الاستئناف، وجواز القولين، ولكن سيبويه لم ينسبه إلى قائل معين كما وجدناه عند ابن الأنباري في (الإنصاف).

وقد ذكرهم السيوطي في كتاب (الأشباه والنظائر) في قوله:

(أما عطف الجمل على الجمل فإنه نوعان: ... والنوع الثاني: لا يراعي فيه التشاكل في الإعراب كقولنا: قام زيد ومحمدًا أكرمته، .... وفي هذا أبواب قد نص عليها سيبويه، وجميع البصريين، والكوفيين، لا أعلم بينهم خلافًا في ذلك، وفي ذلك كثير في القرآن والكلام المنثور والمنظم كقوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾[79] وكقول الخرنق:

(النازلونَ بكل مُعتَرَكِ والطيبين مَعاقِدَ الأزْرِ)[80]

كما ذكره السيوطي –أيضًا- في كتابه (همع الهوامع) في باب العطف[81] وقال:

(وروى برفعهما ونصبهما، ونصب الأول، ورفع الثاني، وعكسه وهو مما نزل فيه المنعوت منزلة المعلوم تعظيمًا، وأجيب بأن الرفع فيه على رواية نصب الأول، وفي الآية على الابتداء، أما إذا احتاج

المنعوت إلى اتباع الجميع أو بعضها في البيان فإنه يجب اتباعه ويقدم في الثانية على المقطوع واتباعه أيضًا أجود (ويجوز تعاطفهما) أي المنعوت أي عطف بعضهما على بعض فمتبوعه كانت أو مقطوعة)[82].

كما تجده عند الاستربادني في كتابه شرح الرضى على الكافية:

ويقول فيه: (والأعرف مجيء نعت النكرة المقطوع بالواو الدالة على القطع والفصل، إذ ظاهر النكرة محتاج إلى الوصف، فأكد القطع بحرف هو نص في القطع أعني الواو... ويجوز في المعرفة أيضًا القطع مع الواو، كقول الخرنق:

لا يَبْعَدَن قوْمي الذينَ هُمُ سَمُّ العُداةِ وآفّةُ الجزر

والواو في النعت المقطوع اعتراضية نصبته أو رفعته)[83].

وذهب أكثر النحاة في القول بجواز اعتبار كلمة (المقيمين) في الآية الكريمة ﴿لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ﴾[84] ليست في موضع جر، إنما هي في موضع نصب على المدح بتقدير فعل.

واحتج ابن الأنباري كذلك بأبيات شعرية أخرى دون أن ينسبها إلى أصحابها مثل:

إلى المَلك القَرْم وابن الهُمامِ وليثِ الكتيبةِ في المُزْدَحَمْ

ذا الرأي حين تَغُم الأمورُ بذات الصَّليلِ وذاتِ اللُّجمْ

والشاهد فيه: [(ذا الرأي) إذ نصب على المدح بتقدير فعل مضمر] كما وضحنا في الشاهد السابق. وقد ذكر هذان البيتان في معجم شواهد النحو الشعرية لـ حنا حداد دون نسبةٍ لقائل[85].

كما ذكر الزمخشري هذين البيتين في تفسيره للآية الكريمة: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾[86]. فقال: (فإن قلت (والذين يؤمنون) أهم غير الأولين؟ أم هو الأولون؟ وإنما وسط العاطف كما يوسط بين الصفات في قولك هو الشجاع والجواد، وفي قوله:

(إلى المَلك القَرْم وابن الهُمامِ وليثِ الكتيبةِ في المُزْدَحَمْ)[87]

كما ذكره الرضى الاستربادني في كتاب شرح الرضى على الكافية في باب تعدد الخبر، ويقول: (واعلم أنه يجوز أن يعطف أحد الخبرين على الآخر مع اتصاف مجموع المبتدأ بكل واحد من الخبرين، ... كما يعطف بعض الأوصاف على بعض نحو قوله:

إلى المَلك القَرْم وابن الهُمامِ وليثِ الكتيبةِ في المُزْدَحَمْ)[88]

كما ذكره في موضع آخر من كتابه في باب آخر هو عطف الصفة على الصفة دون أن ينسبه إلى قائل بعينه[89].

نخلص من ذلك: إن الأبيات مجهولة القائل، ولا أجد في ذكرها ضرورة لتأكيد الحجة، فهي من باب عطف الصفات على بعضها في البيت الأول. أما في البيت الثاني الذي احتج في مسألة النصب على المضمر، فلم يذكر في الاحتجاجات الشعرية السابقة.

واحتج ابن الأنباري كذلك بأبيات أخرى غير منسوبة لقائلها، ومثل:

وكلُّ قومٍ أطاعوا أمرَ مُرشدِهم إلا نميرًا أطاعَتْ أمرَ غاويها

الظاعنين ولمّا يُظعنوا أحدًا والقائلون: لِمَنْ دارًا نُخليها

والشاهد فيه: رفع (القائلونَ) على الاستئناف، ويقول ابن الأنباري: (ولك أن ترفعها جميعًا، ولك أن تنصبها جميعًا، ولك أن تنصب الأول، وترفع الثاني، ولك أن ترفع الأول وتنصب الثاني، ولا خلاف في ذلك بين النحويين)[90].

ذكر حنا حداد هذا الشاهد في معجمه ونسبه لابن خيّاط العكلي[91]. ولكنني لم أعثر على ديوانه.

ذكر سيبويه هذين البيتين ونسبهما لابن خياط العُكلي وقال: (ومثل هذا في الابتداء قول ابن خياط العُكلي:

وكلُّ قومٍ أطاعوا أمرَ مُرشدِهم إلا نميرًا أطاعَتْ أمرَ غاويها

الظاعنين ولمّا يُظعنوا أحدًا والقائلون: لِمَنْ دارًا نُخليها

ثم يقول: (ومن العرب من يقول: الظاعنون والقائلين، فنصبه كنصب الطيبين، إلا أن هذا كلّه على الاسم الأول، وإن شئت ابتداءه جميعًا فكان مرفوعًا على الابتداء. كل هذا جائز في هذين البيتين، وما أشبههما كل ذلك واسع)[92].

وقد استدل ابن الأنباري بهذه الأبيات كما استدل بها سيبويه.

وأظن أن شاهدًا واحدًا يكفي للتثبت من حجة ابن الأنباري في رده على الكوفيين في جواز اعتبار النصب على الفعل المضمر بدلاً من الجر ولا سيما أن هذه الحجة لا خلاف عليها بين النحويين.

وأما الوجه الثاني في رده على الكوفيين في الآية الكريمة: ﴿لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ﴾[93] بأن كلمة (المقيمين) في محل جر بالعطف على ما قوله (بما أنزل إليك)، واستخدم رواية تاريخية للتحقق من صحة حججه، وهي رواية عن السيدة عائشة عليها السلام؛ حينما سُئلت عن هذا الموضع، فقالت: (هذا خطأ من الكاتب)[94].

كما ذكر رواية أخرى عن بعض ولد عثمان أنه سئل منه، فاحتج بعدم الكتابة الصحيحة، وإدخال عامل الإملاء سببًا في الخطأ في الكتابة[95].

وتجد من خلال الرد: عدم التحرج من قول أي ذريعة روائية أو لغوية لاتخاذها حجة لنقص حجج الكوفيين وآرائهم، وإن كانت في بعضها مبالغًا فيها، وتتجاوز حدود الإقناع كما في الرواية الأخيرة عن السيدة عائشة –رضي الله عنها- والسيد عثمان بن عفان –رضي الله عنه-، فالروايتان غير مقبولتين في الواقع؛ لأن موضع كلمة (والمقيمين) لا نفور فيها ولا تتعارض مع السياق لغة ومعنى. فأين الخطأ الذي يضطر من خلاله المحتج أن يأتي بروايات لا أساس لها من الصحة في رأيي على الأقل.

وكان رد البصريين في احتجاج الكوفيين بقوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾[96]: أن الجر للكلمة (المسجدِ) على العطف على كلمة عن (سبيل الله)، والمعنى يكون حينئذ: وصد عن سبيل الله، وكفر به، وعن المسجدِ الحرامِ. وعللوا ذلك على أساس عقلي. فالصد عن المسجد أسلم معنى من الكفر بالمسجد... وهنا يتضح خدمة المعنى الفقهي للتركيب اللغوي النحوي. فكلاهما من بعضهما البعض فلا فائدة للنحو إن لم يخدم الفقه، والعكس صحيح.

أما قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾[97].

فالبصريون لا يجدون فيها حجة تخدم الكوفيين الذين رأوا أن (مَنْ) معطوفة على الضمير المخفوض، والبصريون يرون بأمن (مَنْ) معطوفة على معايش وهي في موضع نصب على (معايش).

كما رد البصريون على حجج الكوفيين الشعرية في قول الشاعر:

فاذهب فما بك والأيام من عجب، فالجر لكلمة (الأيام) هنا للقسم وليس بالعطف على المخفوض.

أما قولهم (أفيها كان حتفي أم سواها) فهي ليست في محل جر بالعطف على (فيها)، وإنما في محل نصب بالظرفية.

أما قولهم (وما بينها والكعب غوطٌ نفانِفُ) فكلمة (الكعب) في نظرهم ليست مجرورة بالعطف، وإنما مجرورة بتقدير تكرير (بين) مرة أخرى؛ فكأنك تقول: (ما بينَها وبينَ الكعبِ) فحذفت الثانية لدلالة الأولى عليها.

واحتجوا لذلك بقول الشاعر:

أكلُّ امرئٍ تحسبين امرَأً ونارٍ توقَّدُ بالليلِ نارا

وموضع الشاهد فيه: (ونارٍ) فهذه الواو عاطفة أما كلمة (نار) فيُحتمل فيها وجهان:

الوجه الأول: أن يكون مجرورًا بالإضافة بتقدير مضاف محذوف (أكلُّ امرئٍ امرأ، وكل نارٍ نارا) فحذف المضاف وهو (كل) المعطوف على المضاف في التركيب الأول، وأبقى على المضاف إليه المجرور وهو كلمة (نارٍ).

أما الوجه الثاني: أن يكون العطف بين جملة وجملة، وليس بين كلمة وكلمة، ويكو التقدير: (أتحسبين كلَّ امرئٍ وتحسبين كلَّ نارٍ نارا، فيكون المضاف المحذوف في موضع نصب مفعول به لفعل مقدر وهو (تحسبين)، وتكون كلمة (نارا) الأخيرة مفعولاً به ثانيًا.

والوجه الأول كما يرى محقق كتاب الإنصاف وهو محمد محي الدين عبد الحميد هو الأقرب في وجوه الإعراب. كما يرى بأن رواية الشاهد السابق شاذة ولا يؤخذ بها.

وعند تحقيق الشاهد:

تجده في معجم شواهد النحو لحنا حداد منسوبًا لأبي داؤد الإيادي[98].

وقد ورد هذا الشاهد في ديوان أبي داؤد الإيادي على النحو الآتي:

أكلّ امرئٍ تحسبين امرأً ونارٍ توقّد بالليل نارا[99].

وقد ورد هذا الشاهد في كتاب سيبويه على النحو التالي:

أكلّ امرئٍ تحسبين امرأً ونارٍ توقّد بالليل نارا

وقال فيه: (ما كلُّ سوادَ تمرةً، ولا بيضاءَ شحمةٌ –وإن شئت نصبت (شحمةً)، وبيضاءُ في موقع جر، كأنك أظهرت (كلّ) فقلت، و(ولا كل بيضاء) ثم ذكر قول الشاعر وهو أبو داؤد وقال:

فاستغنيت عن تثنية (كل) لذكرك إيّاه في أول الكلام. ولقلة التباسه على المخاطب، وجاز كما جاز في قولك: (ما مثلُ عبد الله يقول ذاك ولا أخيه وإن شئت قلت: ولا مثلُ أخيه)[100].

كما ذكره ابن هشام في مضل (يجوز أن يحذف ما علم من مضاف ومضاف إليه فإن كان المحذوف المضاف، فالغالب أن يخلفه في إعراب المضاف إليه نحو (وجاء ربُّك) أي أمر ربّك، ونحو (واسأل القريةَ) أي: أهل القرية، وقد يبقى على جره، وشرط ذلك في الغالب أن يكون المحذوف معطوفًا على مضاف بمعناه كقولهم: "وما مثلُ عبدِ اللهِ ولا أخيه يقولان ذلك" أي: ولا مثلُ أخيه بدليل قولهم: يقولان بالتثنية ثم ذكر الشاهد الشعري:

أكلّ امرئٍ تحسبين امرأً ونارٍ توقّد بالليل نارا)[101]

كما ذكره في مغني اللبيب دون شرح[102].

كما ذكره السيوطي في (همع الهوامع) دون ذكرٍ للقائل فقال:

(ويجوز بقاء جره إن عطف على مماثل للمحذوف أو مقابل له، فالأول نحو

أكلّ امرئٍ تحسبين امرأً ونارٍ توقّد بالليل نارا[103].

وذكره ابن السراج دون أن ينسبه إلى قائل في باب (العطف على عاملين) ويقول: (واعلم أن العطف على عاملين لا يجوز من قبل أن حرف العطف إنما وضع لينوب عن العامل، ويغني عن إعادته؛ فإن قلت: قام زيدٌ وعمرو، فالواو أغنت عن إعادة قام فقد صارت ترفع كما يرفع قام... واختلفوا إذا جعلوا المخفوض يلي (الواو)... ثم ذكر الشاهد السابق[104].

ونخلص من ذلك:

أن البصريين قد حاولوا إثبات عدم جواز العطف على المخفوض دون إعادة الخافض، ودحض رأي الكوفيين في جواز ذلك بالإثباتات والحجج المنطقية المبرهنة بالبراهين الشرطية، وقد وجدنا ابن الأنباري يثبت رأي البصريين بالشواهد والروايات النقلية. فمنهج البصريين منهج معياري وصفي.

وأما الكوفيون فقد سلكوا في هذه المسألة نهجًا وصفيًا، وذلك بسرد الحجج القرآنية والشعرية القابلة للتداول والمناقشة.

ويتبين من خلال عرض مسائل الإنصاف التي قمنا بالوقوف عليها وغيرها. إن النحويين قد اتبعوا منهجين: المعياري والوصفي ويتجلى هذا المنهجان عند كل من الكوفيين والبصريين في إثبات حججهم، وتدعيمها. وسنقوم الآن بالوقوف على الشواهد الشعرية لبعض المسائل، وتوثيقها بغية التحقق منها وإثباتها.

المسألة الستة والستون: (العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام).

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل نحو: قُمْتُ وزيدٌ.

أما البصريون فلم يجوزوه إلا على قبح في ضرورة الشعر، وأجمعوا على أنه يجوز العطف في حالة إيجاد توكيد أو فصل من غير قبح.

واعتمد الكوفيون في حججهم على أدلة نقلية وصفية من كلام الله تعالى وكلام العرب.

"أما الشواهد الشعرية التي احتجوا بها: شاهد شعري غير منسوب لقائل:

قُلْتُ إذ أقْبَلَتْ وزهرٌ تهادى كَنِعاج المَلا تَعَسَّفْنَ رملا

وموضع الشاهد هنا: (أقبَلَتْ وزهرٌ) حيث عطف قوله: (وزهرٌ) على الضمير المستتر في قوله: (أَقْبَلَتْ) من غير أن يؤكد الضمير المستتر بضمير منفصل.

وقد تبين أن القائل هو عمر بن أبي ربيعة في معجم شواهد النحو الشعرية لحنا حداد[105].

وقد ورد هذا الشاهد في ديوان عمر بن أبي ربيعة على النحو الآتي:

قُلْتُ إذ أقْبَلَتْ وزهرٌ تهادى كَنِعاج المَلا تَعَسَّفْنَ رملا[106].

كما ذكره ابن جني في عدم جواز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول ولا الصفة على الموصوف، ولا البدل على المبدل فيه، ولا عطف البيان على المعطوف عليه، ولا العطف الذي هو نسق على المعطوف عليه إلا في الواو وحدها وعلى قلّته، وذكر العطف على المضمر المرفوع المتصل ثم ذكر هذا الشاهد[107].

كما ورد هذا الشاهد الشعري عند ابن عقيل في باب العطف على الضمير دون نسبة إلى قائل؛ فقال: (إذا عطفت على ضمير الرفع المتصل وجب أن تفصل بينه وبين ما عطفت عليه بشيء، ويقع الفصل كثيرًا بالضمير المنفصل..)[108].

أي أن وروده على هذه الطريقة يعود إلى ضرورة شعرية.

كما ذكروا شاهدًا آخر غير منسوب لقائل وهو:

ورجا الأخيطلُ من سفاهةِ رَأْيِهِ ما لَمْ يكُنْ وأبٌ له لينالا

وقد ذكر صاحب معجم شواهد النحو الشعرية أنه لجرير بن عطية الخطفي[109].

وقد ورد هذا الشاهد في ديوان جرير على النحو التالي:

ورجا الأخيطلُ من سفاهةِ رَأْيِهِ ما لَمْ يكُنْ وأبٌ له لينالا[110].

وقد ذكره ابن هشام في كتابه (أوضح المسالك) في باب العطف كدليل للعطف على الضمير المرفوع، ويقول: (ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزًا كان أو مستترًا إلا بعد توكيده بضمير منفصل)[111]. ثم ذكر الشاهد للتدليل على وروده في الشعر.

كما ذكره السيوطي في كتاب (همع الهوامع) في باب (يعطف بعض الأسماء على بعض) ويقول: (ولا يعطف على ضمير رفع متصل اختيارًا إلا بعض الفصل بفاصل ما ضميرًا منفصلاً أو غيره... ومن ترك الفصل ضرورة) وذكر الشاهد[112]. أي أنه يجوّز ذلك للضرورة لا غير.

كما ذكره المبرد في (الكامل في اللغة والأدب) في باب المدح والذم[113].

يبدو لنا من خلال سرد التحقيقات السابقة للشواهد الشعرية حقيقة قوله على تلك الطريقة تجوز العطف على الضمير المرفوع بغير توكيد، وقد جوز النحويون وروده على تلك الشاكلة لضرورة شعرية.

أما الكوفيون فقد استخدموه دليلاً على جواز العطف على الضمير المرفوع بغير توكيد، وقد رد البصريون على احتجاج الكوفيين بتلك الشواهد الشعرية، وقالوا إنها من الشاذ الذي لا يقاس عليه أو من باب الضرورة الشعرية.

ويرى البصريون أنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل؛ لأن الضمير لا بد أن يكون مستترًا في الفعل، وإما أن يكون متصلاً بالفعل والعطف على الضمير المستتر في الفعل يعني العطف على الفعل، والعطف على الضمير المتصل في الفعل يعني العطف على الفعل، وعطف الاسم على الفعل لا يجوز،

أي أن البصريين قد عاينوا المسألة معاينة معيارية بالقياس على ظاهرة لغوية هي ظاهرة عدم عطف الاسم على الفعل، والاحتكام إليها بصحة المسألة وبطلانها.

كما عالج البصريون الحجج القرآنية التي اتخذها الكوفيون وسيلة لإثبات رأيهم معالجة تحكم رغبة البصريين في تغليب رأيهم على الكوفيين. ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿فَاسْتَوَى۞ وَهُوَ بِالأُفُقِ الأَعْلَى﴾[114].

فقد اعتبر الكوفيون أن الضمير المتصل (هو) معطوف على الضمير المستتر في الفعل (فاستوى)، أما البصريون فاعتبروا أن الواو ليست عاطفة وإنما هي واو الحال.

وقد رأى ابن الأنباري أنه لا يجوز تشبيه العطف على ضمير الرفع المتصل كما في العطف على الضمير المنصوب المتصل لأن الأخير، وإن كان متصلاً في اللفظ إلا أنه على الانفصال تقديرًا، أما ضمير الرفع المتصل فهو متصل في اللفظ والتقدير.

يقول السيوطي في ذلك: (ولا يعطف على ضمير رفع متصل اختيارًا إلاّ بعد الفصل (بفاصل ما) ضميرًا منفصلاً أو غيره نحو:

... لقد نلتُ –عبد الله- وابنُك- غاية، فصل بالنداء ... وأما ضمير النصب فيجوز العطف عليه بلا فصل اتفاقًا لأنه ليس كالجزء من الفعل بخلاف ضمير الرفع)[115].

الخلاصة:

يجيز الكوفيون العطف على الضمائر المتصلة سواء كانت مخفوضة أو مرفوعة أو منصوبة، واعتمدوا –كما وضحنا- على المنهج الوصفي الذي يعتمد على أدلة نقلية من القرآن الكريم وكلام العرب، والشعر، وهو منهج مبني على الاستقراء الناقص، فلا يمكن أن يُعتمد عليه في تقرير حكم من الأحكام النحوية. ولكن لا يُمكن إلغاء تلك الحجج النقلية ودحضها من أجل تقرير حُكم لصالح البصريين.

وقد لاحظت أن البصريين قد اتبعوا منهجًا معياريًا باعتماد ظاهرة لغوية معينة، والقياس عليها، وقد وضحنا هذا المنهج المنطقي المعتمد في جزء منه على البراهين الشرطية[116]. اعتمادًا على ما ذكره باحثون في مجال علم المنطق، كما اعتمدوا على ظاهرة القياس.

وبالنظر إلى آراء النحويين حول تلك المسائل تجد أن أغلبهم بل كلهم لم يجوزوا العطف على الضمائر المتصلة المخفوضة المرفوعة إلا في الضرورات الشعرية. أما الضمائر المنصوبة فلا خلاف حول جواز العطف عليها دون ذكر الفاصل الذي اشترط في العطف على الضمائر المخفوضة والمرفوعة.

وبالنسبة لرأيي: فلعلني أجد في القراءات القرآنية والشواهد الشعرية ليست حجة كافية لتجويز قاعدة نحوية، فالتأويل القرآني والشعري واسع. ولو اعْتمدُ عليه بشكل أساسي لجاز لنا ما لم يُجوَّز في اللغة العربية كما اتضح فيما سبق.

كما أن الوزن الشعري الإيقاعي قد يضطر الشاعر إلى تجاوز القاعدة النحوية المتعارف عليها، أما أنها قد نُطقت على هذه الطريقة في يوم ما، فلا أجد فيه تغليطًا، ولكنها ليس بشكل مطرد ومقبول؛ أي أن العرب قد نَطَقتْ به، ولكن ليس بشكل واسع ومطرد، ربما لأنهم قد وجدوا فيه عدم اتساق مع منطقية اللغة وسلامة قواعدها.

وإن قيل: (لماذا جاز العطف على المضمرين: المرفوع، والمنصوب من غير تكرير، وامتنع العطف على المضمر المجرور إلا بالتكرير بالجواب كما يراه السيوطي: (إنه لما جاز أن يعطف ذانك المضمران على الاسم الظاهر، جاز أن يعطف الظاهر عليهما. ولما لم يجز أن يعطف المضمر على الظاهر إلا بالتكرير، لم يجز أن يعطف الظاهر على المضمر إلا بتكريره أيضًا نحو: مررت بك وبزيدٍ)[117].

****

الهوامش والمراجع:

(1) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد عبيد الله الأنصاري، كمال الدين الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ط1، بيروت، لبنان، المكتبة العصرية، 2003، ص 456.
(2) سورة الزمر، آية 73
(3) سورة الزمر، آية 71
(4) سورة الأنبياء، آية 96-97
(5) سورة الانشقاق، آية 1-5
(6) الإنصاف في مسائل الخلاف، ص457
(7) امرئ القيس، امرئ القيس بن حُجر بن الحارث الكندي، **ديوانه**، تحقيق: حنا الفاخوري، بيروت، دار الجيل، 1989، ص36.
(8) الاستربادني، رضى الدين الاستربادني: **شرح الرضى على الكافية**، تحقيق: يوسف حسن عمر، طهران، جامعة قاديونوس، مؤسسة الصادق، 1975، ص 393.
(9) الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 458
(10)سورة الرعد، آية 31
(11)المبرد،أبو العباس محمد بن يزيد المبرد: **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عصمة، ط1، القاهرة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، 1994، ص 388.
(12) القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين، **الجامع لأحكام القرآن**، سورة الصافات، دار الكتب المصرية 1964.
(13) الجامع لأحكام القرآن، سورة الصافات
(14) سورة الزمر، آية 73
(15) سورة ص، آية 50
(16) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري،**الكشاف**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، بيروت، لبنان، دار إحياء التراث العربي، 2007، ص 149.
(17) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، **همع الهوامع**، تحقيق: أحمد شمس الدين، ج2، ط1،الأزهر، القاهرة، مكتبة دار الكليات الأزهرية، د. ت، ص 130.
(18) سورة الأنبياء، آية 96
(19) الكشاف، سورة الانبياء، آية 96-97
(20) الكشاف، سورة الانبياء، ص136
(21) الكشاف، سورة الانبياء، ص135
(22) سورة الانشقاق، ص 1-5
(23) سورة الانشقاق، ص 6
(24) الكشاف ، سورة الانشقاق، ص 726
(25) سورة الرعد، آية 31
(26) سورة النور، آية 20

(27) وقد ورد هذا الشاهد في همع الهوامع: حتى إذا أسلكوهم في مناوءة في حديث السيوطي عن الشرط في جواز اعتباره مزيدًا. شلا كما شلت الجمالة الشردا، ج1، ص344+ص345.
(28)الإنصاف في مسائل الخلاف ، ص 461
(29) السكري، أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري:**شرح أشعار الهذليين**، تحقيق: عبد الستار أحمد مزاج،الكويت، مكتبة دار العروبة، ص675.
(30) سورة المؤمنون، آية 27.
(31) الكشاف، سورة المؤمنون، ج3، ص186.
(32)الإنصاف في مسائل الخلاف ، ص462.
(33) سورة يوسف، آية 82.
(34) سورة محمد، آية 21.
(35) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها**، أحمد بن فارس بن زكريا الرازي اللغوي، تحقيق: د. عمر فاروق الطباع، ، ط1، مكتبة المعارف، بيروت ، ص211.
(36) ديوان كثير عزة، تحقيق: عدنان زكي درويش، ط1، دار صادر، بيروت، 1994، ص66.
(37) سورة النساء، آية 1.
(38) سورة النساء، آية 127.
(39) سورة النساء، آية 162.
(40) سورة البقرة، آية 217.
(41) سورة الحجر، آية 20.
(42)الإنصاف في مسائل الخلاف، ص463-464.
(43) سورة النساء، آية 1.
(44) الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري:**معاني القراءات**، تحقيق: مصطفى درويش وعوض بن حمد القوزي، ط1، جامعة الملك سعود، مركز البحوث في كلية الآداب، 1991، ص290.
(45) سورة النساء، آية 127.
(46) الكشاف، سورة النساء، ص603.
(47) سورة النساء، آية 162.
(48) الكشاف، سورة النساء، ص623.
(49) حداد، حنا جميل حداد، **معجم شواهد النحو الشعرية**، ط1الرياض، السعودية، دار العلوم للطباعة والنشر،1984، ص41
(50) سيبويه، أبو بشر عثمان بن قنبر:**الكتاب**، تحقيق: عبد السلام، كتبة الخانجي، ج2، ط3 القاهرة، ص383.
(51) ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمذاني المصري: **شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك**، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، ج2، ط2، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ص220.
(52) ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي:**الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ج2، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة،1988، ص119.
(53) شرح الرضى على الكافية، ص335-336.
(54) شرح الرضى على الكافية، ص335-336.
(55) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي:**اللمع في العربية**، تحقيق: فائز فارس، ط1، الأردن، دار الأمل للنشر، مكتبة اللندي، ص97.
(56) المبرد،أبو العباس محمد بن يزيد المبرد: **الكامل في اللغة والأدب**، تغاريد بيضون ونعيم زرزور، ج2، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ص54.
(57)سورة النساء، آية 1.
(58) همع الهوامع، ص139.
(59) معجم شواهد النحو الشعرية.
(60)الإنصاف في مسائل الخلاف ، ص296.
(61) معجم شواهد النحو الشعرية، ص115، ص796.
(62) الدرامي، مسكين الدرامي، **ديوان**، تحقيق: خليل إبراهيم العصبة وعبد الله الجبوري، بغداد، 1970، ص53.
(63) الهروي، محمد أحمد الأزهري ، **معاني القراءات**، ج1، ط1، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1991، ص290.
(64) سورة النساء، آية 1.
(65) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء:**معاني القرآن**، تحقيق: محمد علي النجار، أحمد يوسف النجاتي، ج1، ط3، عالم الكتب، 1983. ص252-253.
(66) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا:**معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت، دار الجيل،1991، ص358.
(67) رسالة (جدلية الرواية في كتاب الإنصاف)، خولة القرالة في النظر إلى القضايا الشرطية والحملية المنطقية.
(68) رسالة (جدلية الرواية والبرهان في كتاب الإنصاف)، خولة القرالة.
(69) سورة النساء، آية 1.
(70) سورة النساء، آية 1.
(71)الإنصاف في مسائل الخلاف، ص467.
(72) سورة النساء، آية 127.
(73) سورة النساء، آية 162.
(74)الإنصاف في مسائل الخلاف ، ص468.

(75) سورة البقرة، آية 177.
(76)الإنصاف في مسائل الخلاف، ص468.
(77) بنت بدر، الخرنق بنت بدر، **ديوان**، تحقيق: واضح الصمد، بيروت، لبنان، دار صادر، 1995، ص39.
(78) الكتاب، ص64-65.
(79) سورة النساء، آية 162.
(80) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي **الأشباه والنظائر**، ج4، ط1، دار الكتب العلمية، 1990، ص7.
(81) همع الهوامع، ص119.
(82) همع الهوامع، ص119.
(83) الكامل في اللغة والأدب ص55.
(84) سورة النساء، آية 162.
(85) معجم شواهد النحو الشعرية، ص168.
(86) سورة البقرة، آية 4.
(87) الكشاف، ص82 من سورة البقرة، الآية 4.
(88) شرح الرضى على الكافيه، ص 393.
(89) شرح الرضى على الكافيه، 393.
(90) الإنصاف في مسائل الخلاف ، ص471.
(91) معجم شواهد النحو الشعرية، ص182.
(92) الكتاب، ص64-65.
(93) سورة النساء، آية 162.
(94) الإنصاف في مسائل الخلاف، ص471.
(95) الإنصاف في مسائل الخلاف، ص471.
(96) سورة البقرة، آية 217.
(97) سورة الحجر، آية 20.
(98) معجم شواهد النحو الشعرية، ص84.

(99) الإيادي، أبو داؤد الإيادي، **ديوان**، ترجمة: إحسان عباس، نشره جوستاف جروبنام ضمن دراسات في الأدب العربي، بيروت، دار مكتبة الحياة، 1959، ص353.
(100) الكتاب، ص66.
(101) أوضح المسالك إلى ألفيه ابن مالك، ص223-224.
(102) ابن هشام، أبو محمد عبد الملك بن هشام: **مغني اللبيب في كتب الأغاريب**، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، ج1، بيروت، المكتبة العصرية،1991. ص289-290.
(103) همع الهوامع، ص52.
(104) الأصول في النحو، ص69-70.
(105) معجم شواهد النحو الشعرية، ص135، وص549.
(106) ابن أبي ربيعة، عمر بن أبي ربيعة، **ديوان**، تحقيق: واضح الصمد، ط1،بيروت، لبنان، دار الكتاب العربي،1994، ص305.
(107) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي: **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، ج2، ط2،القاهرة، دار الكتب المصرية، 1956، ص387-389.
(108) شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، ص238.
(109) معجم شواهد النحو الشعرية، ص796.
(110) الصاوي، محمد إسماعيل عبد الله الصاوي:**شرح ديوان جرير**،،ج1 بيروت، دار الأندلس، 1353هـ، ص451.
(111) ابن هشام، أبو محمد عبد الملك بن هشام:**أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ج3، بيروت، لبنان، دار إحياء التراث العربي،1986، ص58.
(112) همع الهوامع، ص138.
(113) الكامل في اللغة والأدب، ص55.
(114) سورة النجم، آية 6-7.
(115) همع الهوامع، ص138-139.
(116) رسالة (جدلية الرواية) في كتاب الإنصاف، خولة القرالة، الفصل الثاني.
(117) الأشباه والنظائر، ص307.